مفهوم الاستقلال وتقرير المراجع

الأهداف

يهدف هذا الفصل إلى التعرف إلى ما يلي:

أولاً: مفهوم الاستقلال في المراجعة

ثانياً: تقرير المراجع

أولاً: مفهوم الاستقلال في المراجعة

- ❖ الاهتمام بموضوع الاستقلال هو أحد الخواص التي تنفرد بها مهنة المحاسبة بالمقارنة بالمهن الأخرى.
- ❖ مبدأ الاستقلال لا يؤثر فقط في أعضاء مهنة المحاسبة كأفراد ولكنه يؤثر أيضا على المهنة في مجموعها.

للاستقلال مفهومين:

1) **الاستقلال الذهني:** تجرد المراجع من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند ابداء الرأي الفني المحايد.
2) **الاستقلال الظاهري:** وجود قواعد ومظاهر تضمن عدم سيطرة إدارة المنشأة على المراجع.

خاصية الاستقلال هي التي تميز المراجع الخارجي عن المراجع الداخلي كما يلي:

أ) المراجع الداخلي	**ب) المراجع الخارجي**
❖ المراجع الداخلي ليس لديه أي استقلال المراجع الداخلي يخضع في تعيينه وعزله ومرتباته وعلاواته لإدارة المنشأة (بالتالي ولائه يكون لإدارة المنشأة)	**استقلال المراجع الخارجي:** ❖ له الحق التام في الإشراف على مندوبيه وتوجيه أعمالهم بدون أي تدخل من الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها. ❖ للمراجع الحرية التامة في اختيار إجراءات وطرق الفحص التي يقوم بها وتحديد كمية الاختبارات التي يقوم بها. ❖ يستطيع أن يعبر عما يشاء من رأي في التقرير الذي يدلي به على القوائم المالية بدون خوف. ❖ من العوامل التي تساعد على تقوية استقلال المراجع الخارجي اعتماد الغير على رأيه في اتخاذ القرارات المالية.

هل يمكن أن تكون المراجعة الداخلية مستقلة استقلالاً تاماً عن إدارة المنشأة؟

- ❖ إذا كانت إدارة المراجعة الداخلية منفصلة تماماً عن إدارة الحسابات.
- ❖ إذا كانت تقارير المراجعين الداخليين ترفع رأساً إلى مجلس الإدارة أو إلى أحد كبار المسئولين
- ❖ إذا كان العاملون بإدارة المراجعة الداخلية على درجة كافية من التأهيل المهني

← إلا أن المراجعة الداخلية لا يمكن أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً عن إدارة المنشأة ولا تتمتع بدرجة استقلال النهائية التي يتمتع بها المراجع الخارجي.

بعض العوامل المؤثرة على استقلال المراجع:

1) المنافسة على عملاء المراجع بين مكاتب المراجعة.
2) حجم مكتب المراجع.
   - ❖ المكاتب الأكبر تكون معرضة لخطر أقل لفقدان الاستقلال عن تلك المكاتب الصغيرة الحجم.
3) تقديم الخدمات الاستشارية وإدارية للمنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها.
4) دور إدارة المنشأة في اختيار المراجع.
5) تمثيل مكتب المراجعة لاحد المكاتب العالمية الكبرى.
6) خوف المراجع من احتمال فقد أتعاب المراجعة.
7) فترة ممارسة أو ارتباط مكتب المراجعة لنشاطه مع عميل معين.

مسائل متنوعة عن الاستقلال في المراجعة:

1) هل تؤثر استثمارات المراجع وأفراد عائلته المباشرين (زوجته وأولاده) على الاستقلال؟

نعم لأن هناك مصلحة مالية

2) هل تؤثر استثمارات أقارب المراجع على الاستقلال؟

لا تؤثر على الاستقلال لأنها تعتبر مصلحة مالية غير مباشرة إلا إذا كانت جوهرية فقط.

3) هل يؤثر وجود أي علاقة بين المراجع وموظفي العميل على الاستقلال؟

لا تؤثر العلاقة التي تنشأ بين المراجع وموظفي العميل التي تنشأ عن عملية المراجعة (علاقات اجتماعية)، ولكن إذا دخل المراجع في علاقة استثمارية مشتركة مع احد موظفي الشركة التي يقوم بمراجعتها أو مع أحد أعضاء مجلس إدارتها أو مع أحد مساهميها الرئيسيين.

4) هل يؤثر وجود قروض بين العميل والمراجع على الاستقلال؟

يعتبر المراجع فاقداً لاستقلاله إذا كانت هناك قروض بين العميل والمراجع.

5) هل يستطيع أن يجمع المراجع بين عمله كمراجع والاشتراك في مجلس بعض الهيئات الخيرية أو الاجتماعية التي لا تسعى إلى تحقيق الربح؟

يستطيع المراجع أن يجمع إذا كان تعينه في مجلس الإدارة هو مجرد وظيفة شرفية وبشرط الا يشترك في الأعمال الإدارية أو التصويت.

6) هل يحق للشريك المتقاعد في أحد مكاتب المحاسبة أن يشترك في إدارة احدى الشركات أو أن يكون له مصلحة مالية فيها دون أن يفقد مكتب المحاسبة (الذي كان ينتمي إليه كشريك) الذي يراجع تلك الشركة استقلاله؟

يجوز للأعضاء المتقاعدين أن يكون لهم مصلحة مالية أو يشاركوا في إدارة الشركات التي يتولى مكتبهم السابق مراجعتها دون أن يفقد هذا المكتب استقلاله. ولكن يجب أن لا يكون هناك تأثير جوهري أو ارتباط بينهم وبين مكتبهم السابق.

7) هل يؤثر وجود نزاع قضائي بين المراجع والعميل على الاستقلال؟

لا يعتبر المراجع مستقل في حالة النزاع القضائي، ولكن إذا كانت الخصومة لا تتعلق بأعمال المراجعة أو قد يكون مبلغها غير جوهري لا يفقد المراجع استقلاله.

8) هل يمكن ان يمثل محاسب واحد أو مكتب محاسبة عملين من أصحاب المصالح المتعارضة؟

نعم يحق للمحاسبين أن يمثلوا عملين أو أكثر من ذوي المصالح المتعارضة، إلا أنه يجب على المحاسب في هذه الحالة أن يظهر وجود هذه العلاقة لكل من الطرفين المختصمين.

ثانياً: تقرير المراجع

يعتبر تقرير المراجع:

- المنتج النهائي لعملية المراجعة.
- الوسيلة التي يعبر المراجع عن رأيه حيال القوائم المالية.

أنواع تقارير ابداء رأي المراجع:

1. التقرير الخالي من التحفظات (النظيف).(بدون تحفظات).(الغير مقيد).(مطلق)
2. التقرير المتحفظ (الذي يحتوي على تحفظات).غير نظيف (مقيد).
3. التقرير السلبي
4. الامتناع عن ابداء الرأي.

وسوف يتم شرح كل نوع كما يلي:

1) التقرير الخالي من التحفظات (النظيف):

أ) التعريف:

هو التقرير الذي يشير إلى عدم وجود تحفظات بشأن المبادئ المحاسبية التي استخدمت أي أن هناك عدالة في تمثيل القوائم المالية عن حالة المنشأة محل المراجعة.

ملاحظات:

- هو أفضل التقارير من وجهة نظر عميل المراجع.

ب) المكونات الأساسية التي يتكون منها التقرير:

1) موضوع التقرير:

تتطلب معايير المراجعة إضافة عبارة تدل على استقلالية المراجع.

2) عنوان التقرير:

يجب أن يوجه التقرير إلى العميل (مالك المنشأة (المساهمين) أو مجلس الإدارة.

3) فقرة المقدمة:

هي أول فقرة في التقرير وتشمل أربعة أمور:

أ) نوع الخدمة المقدمة (قمنا بفحص ..)

ب) تحديد القوائم المالية للعميل التي تم مراجعتها وتشمل (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي).

ج) تقع مسئولية القوائم المالية على إدارة الشركة.

د) مسئولية المراجع في إبداء الرأي القوائم المالية.

4) فقرة النطاق:

وتتضمن أن المراجعة تمت وفقاً لمبادئ المراجعة المتعارف عليها والتي تتطلب:

1. التخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.
2. الفحص للأدلة على أساس اختباري.
3. تقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات الهامة التي أعدت واستخدمت بواسطة الإدارة.
4. تقييم العرض العام للقوائم المالية.

كما لابد أن تشمل هذه الفقرة اعتقاد المراجع بأن التدقيق يمده بأساس معقول للرأي.

5) فقرة الرأي:

هي الفقرة الأخيرة في التقرير التي يعبر المراجع عن رأيه بحيث يعبر عن ما إذا كانت القوائم المالية تمثل بعدالة من كافة الجوانب المادية:

- المركز المالي للمنشأة (الميزانية العمومية بتاريخها).
- نتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن الفترة.
- تأكيد على التزام المنشأة بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

6) اسم الشركة

7) التاريخ

- يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ إكمال العمل الميداني.
- تاريخ التقرير يحدد الوقت الذي انتهت فيه مسئولية المراجع عن اكتشاف وإظهار أي حوادث تكون قد وقعت بعد تاريخ الميزانية.

نموذج التقرير الخالي من التحفظات (المطلق)

فقرة المقدمة:
تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة ..... لقد فحصنا قائمة المركز المالي لشركة ..... كما هي في 30 سبتمبر 2008 وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المبقاة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنهية في ذلك التاريخ وتقع مسئولية هذه القوائم على إدارة الشركة وتقتصر مسؤوليتنا على ابداء الرأي فيها استناداً على مراجعتنا.
فقرة النطاق:
وقد كانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وتتطلب تلك المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد معقول على خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وتتضمن المراجعة الفحص على أساس العينات الاختبارية للأدلة والقرائن التي تعضد التقييم والإفصاح في القوائم المالية وتشمل المراجعة أيضا على تقييم المعايير المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى التقييم العام لعرض القوائم المالية. وفي اعتقادنا أن مراجعتنا توفر أساساً معقولاً لرأينا.
فقرة الرأي :
وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدل، في جميع الأمور الجوهرية، المركز المالي لشركة ..... في ..... ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها. الشركة ..... التاريخ .....

الخلاصة شكل التقرير النهائي :

1) **الموضوع**

عبارة (تقرير المراجع المستقل)

2) **العنوان**

إلى مساهمي شركة .....

3) **فقرة المقدمة**

.....

4) **فقرة النطاق**

.....

5) **فقرة الرأي**

.....

6) **اسم الشركة .....**

7) **التاريخ .....**

هل دول العالم اعتمدت على هذا التقرير؟

اعتمدت دول عديدة هذا التقرير منها:

- ألمانيا
- كندا
- الولايات المتحدة
- إنجلترا
- المملكة العربية السعودية

إلا أن هناك بعض الاختلافات والفروق منها:

1) إنجلترا يستخدمون (الصورة العادلة الصادقة) أما في الولايات المتحدة يستخدمون (بعدل).

2) في الولايات المتحدة يوجه التقرير إلى المساهمين أو إلى مجلس الإدارة، أما في المملكة العربية السعودية وانجلترا يوجه التقرير إلى المساهمين لأن المراجع يعين بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين.

ج) الشروط التي يجب توافرها لإصدار تقرير خالي من التحفظات:

1. يجب أن يشمل كافة القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي).
2. يجب التقيد بالمعايير العامة الثلاثة (التأهيل المهني، الاستقلال، العناية المهنية الواجبة).

3) يجب الحصول على أدلة كافة ومقنعة وذلك للإلتزام بمعايير العمل الميداني.

4) يجب أن تكون القوائم المالية معدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

5) لا توجد ظروف تستدعي إلى إيضاحات إضافية.

ملاحظة:

- إذا أحد الشروط السابقة لم تتوفر بالتالي لا يمكن إصدار رأي خالي من التحفظات.

د) حالات تستدعي إيضاحات إضافية تلحق بالتقرير الخالي من التحفظات:

تتطلب هذه الحالات إضافة فقرة لفت الانتباه تلي (فقرة الرأي) تبدأ بعبارة "**نود لفت الانتباه**" أو "**نود الإشارة** ..." وتشمل هذه الحالات ما يلي:

1) عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

أن معايير المراجعة تتطلب أن يذكر المراجع في تقريره ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة هذا العام تتفق مع المبادئ المطبقة في العام الماضي. فإذا التزمت الإدارة بالمعالجة المحاسبية للتغير والإيضاحات التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليها فإنه يجب على المراجع لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية في تقريره في فقرة مستقلة.

2) الشك المتعلق بمقدرة المنشأة على الاستمرار:

يجب على المراجع أن يكون متأكداً بطريقة معقولة من استمرار المنشأة في أعمالها، لذا إذا كان هناك حالة الشك حول استمرارية المنشأة وأن هناك إيضاحاً مناسباً للظروف المتعلقة بحالة الشك بالتالي يجب على المراجع إضافة فقرة "لفت الانتباه" فإن لم يستطع المراجع الحصول على مثل هذا التأكيد فيجب عليه التحفظ في تقريره بخصوص هذا الموضوع.

3) ظروف غير طبيعية تستوجب الخروج عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها:

قد يؤدي تطبيق المعايير المتعارف عليها في بعض الحالات أن تصبح القوائم المالية مضللة، لذلك قد تضطر إدارة المنشأة إلى استخدام معايير بديلة حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، وعلى المراجع أن يقتنع بأن تلك المعايير البديلة ملائمة لظروف المنشأة.

4) التأكيد على موضوع محدد:

قد يضيف المراجع فقرة لتقريره الخالي من التحفظات يلفت فيها النظر إلى أحد الأحداث المهمة التي تكون قد وقعت بعد تاريخ الميزانية والمشار إليها في أحد الملحوظات على القوائم المالية.

5) الاعتماد على مراجعين آخرين:

قد يضطر المراجع الرئيسي لإحدى الشركات في بعض الأحيان إلى الاعتماد على عمل مراجع آخر.

مثال:

- اعتماد مراجع الشركة القابضة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة على بعض المراجعين الآخرين الذين قاموا بفحص القوائم المالية للشركات التابعة

لدينا لحالتين:

1) **لا يجب الإشارة إلى الفحص الذي قام به المراجع الآخر**

إذا قرر المراجع الرئيسي تحمل مسئولية العمل الذي قام به المراجع الآخر طالما أن هذا العمل يرتبط برأي المراجع الرئيسي في القوائم المالية ككل.

2) **يجب الإشارة إلى الفحص الذي قام به المراجع الآخر**

إذا قرر المراجع الرئيسي عدم تحمل مسئولية العمل الذي قام به المراجع الآخر ففي هذه الحالة يمكن إصدار تقرير خالي من التحفظات إذا لم توجد أي تحفظات جوهرية لدى أي من المراجعين، إلا أن التقرير يجب صياغته بطريقة تبين مسئوليتها المشتركة عن الرأي الوارد بالتقارير. ويشير إليها في الفقرة الخاصة بنطاق الفحص في تقريره.

وبالتالي يكون محتوى التقرير (إذا كان هناك إيضاحات إضافية تلحق بالتقرير الخالي من التحفظات)

1) **الموضوع**

عبارة (تقرير المراجع المستقل)

2) **العنوان**

إلى مساهمي شركة .....

3) **فقرة المقدمة**

.....

4) **فقرة النطاق**

.....

5) **فقرة الرأي**

.....

6) **فقرة لفت الانتباه**

.....

7) **اسم الشركة .....**

8) **التاريخ .....**

الحالات التي تمنع من إصدار التقرير الخالي من التحفظات (وإصدار أنواع التقارير الأخرى):

1. القصور في نطاق المراجعة
2. الخروج عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها
3. فقد المراجع استقلاله

1) القصور في نطاق المراجعة

نتيجة عدم قدرة المراجع على الحصول على أدلة كافية أو مقنعة أو نتيجة لعدم كفاية السجلات المحاسبية.

أنواع القصور في نطاق المراجعة:

1. القيود من جانب العميل

   عندما يمنع العميل المراجع من تطبيق بعض إجراءات المراجعة (مثل مصادقات المدينين).
2. الظروف

   وتشمل كل أنواع القصور الأخرى التي لا يكون مصدرها العميل

   مثال:

- توقيت تعيين المراجع (فقد يعين المراجع بعد فترة من تاريخ الميزانية).
- نظام المراقبة ضعيف يجعل من المستحيل أداء.

أنواع التقارير التي يتم إصدارها في هذه الحالة:

قرار المراجع يتوقف على الأهمية النسبية كما يلي:

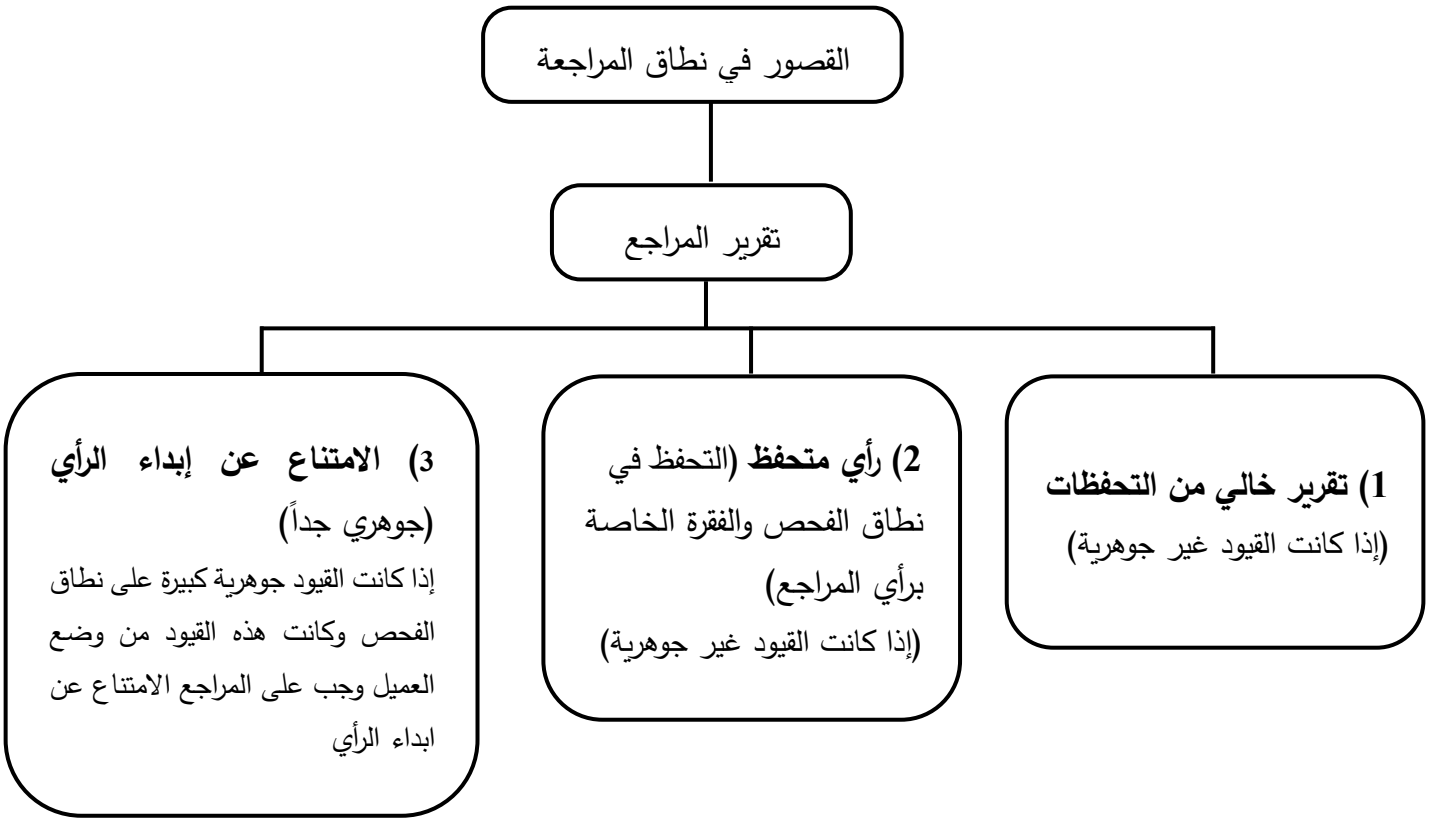

2) **الخروج عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها:**

إذا كان الخروج عن أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها له تأثير جوهري على القوائم المالية:

قرار المراجع يتوقف على الأهمية النسبية كما يلي:

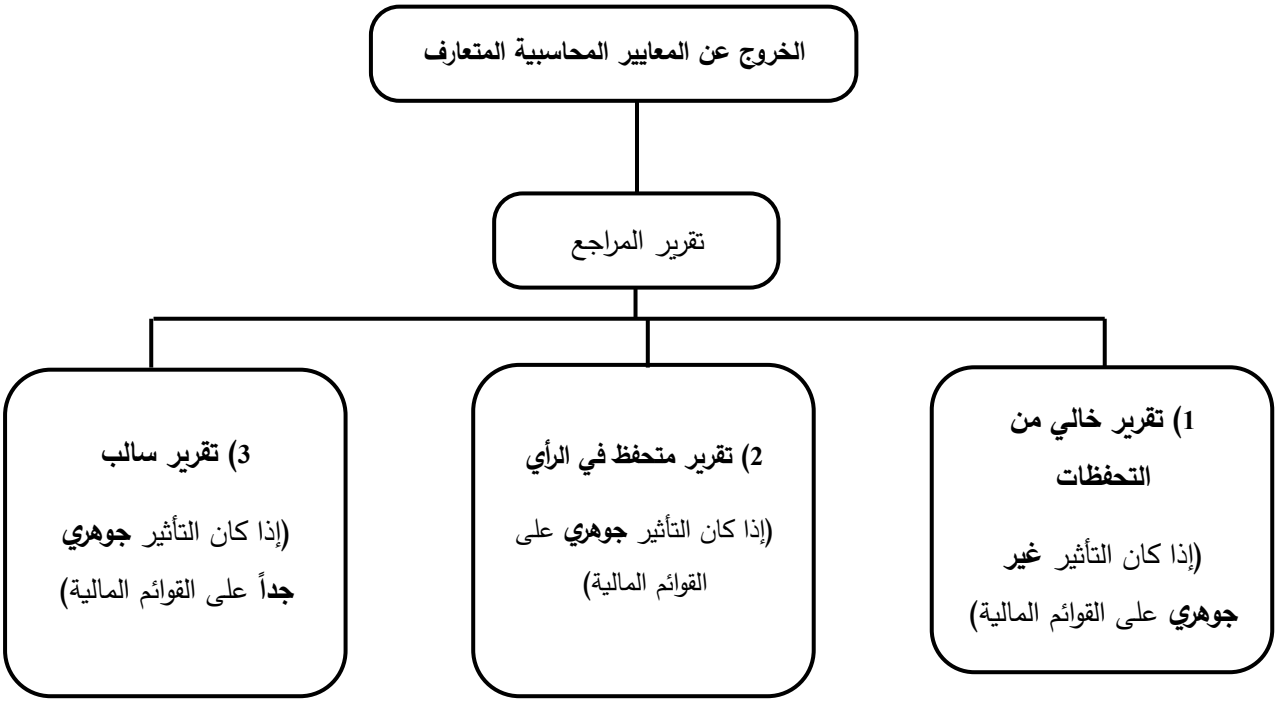

3) **فقد المراجع استقلاله:**

يجب أن يمتنع عن ابداء الرأي

أنواع التقارير الأخرى:

1) التقرير المتحفظ	2) التقرير السالب	3) الامتناع عن ابداء الرأي
التعريف: التقرير الذي يحتوي على تحفظات إلا أن القوائم المالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال	**التعريف:** هو التقرير الذي يقرر بأن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارفة عليها	**التعريف:** أن المراجع لا يبدي رأياً في القوائم المالية
ملاحظات هامة: • يجب أن يحتوي على كلمة (وفيما عدا)(باستثناء) • يجب أن يكون للتحفظ تأثير جوهري على القوائم المالية بحيث يستدعي ذكره في تقرير المراجع وفي الوقت نفسه يجب ألا يكون تأثير التحفظ جوهريا بدرجة كبيرة بحيث تدعو إلى الامتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية أو إلى اصدار تقرير سالب. • هذا التقرير يعتبر من أصعب المهام التي تقع على عاتق المراجع.	**ملاحظات:** • سمي التقرير المعارض أو المعاكس. • تعتبر نادرة الحدوث في الحياة العملية. • إذا كان المراجع يعلم أن القوائم المالية غير عادلة فلا يجوز له الامتناع عن ابداء الرأي فيها.	**ملاحظات:** • الامتناع عن ابداء الرأي يفيد أن المراجع ليس لديه المعلومات الضرورية التي تمكنه من تكوين رأي في القوائم المالية. • يجب أن يذكر في فقرة مستقلة في تقريره جميع الأسباب الرئيسية التي دعته إلى ذلك.
الحالات التي يدلي فيها المراجع بمثل هذا التقرير: 1) إذا كان التحفظ ناشئاً عن قيود في نطاق المراجعة أو عدم كفاية أدلة الإثبات: يجب الشرح في فقرة مستقلة ويجب أن يشار إلى ذلك في كل من فقرتي نطاق الفحص والفقرة الخاصة براي المراجع. 2) الخروج عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها بحيث يكون تأثير ذلك على القوائم المالية جوهرياً أو الاعتقاد بأن القوائم المالية لا تفصح عن البيانات الكافية: يجب على المراجع ذكر أسباب التحفظ في فقرة مستقلة في تقريره، وأن يذكر ذلك في رأيه. 3) إذا حدث تغير جوهري في المبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها بين الفترات المختلفة: يظهر تحفظ المراجع في الفقرة الخاصة برأي المراجع ولا يستدعي وجود فقرة مستقلة	**الحالات التي يدلي فيها المراجع بمثل هذا التقرير:** 1) إذا كانت القوائم المالية من القصور من ناحية العدالة عندما يصدر المراجع رأياً سالباً، يجب أن يبين في فقرة مستقلة في تقريره.	**الحالات التي يدلي فيها المراجع بمثل هذا التقرير:** 1) إذا كان المراجع غير مستقل 2) وجود قيود جوهرية كبيرة على نطاق الفحص إما من جانب العميل أو نتيجة للظروف أو عدم قدرة المنشأة على الاستمرار

الموضوع

عبارة (تقرير المراجع المستقل)

1) **العنوان**

إلى مساهمي شركة .....

2) **فقرة المقدمة**

.....

3) **فقرة النطاق**

.....

4) **فقرة التحفظ**

.....

5) **فقرة الرأي**

.....

6) **اسم الشركة .....**

7) **التاريخ.....**

* ملاحظة هامة:

فقرة النطاق تحذف في حالة الامتناع عن الرأي

الخلاصة

الحالات	غير جوهري	جوهري	جوهري جدا
1) القصور في نطاق المراجعة	تقرير خالي من التحفظ	تقرير متحفظ ويكون ذلك: أ) التحفظ في نطاق الفحص ب) إضافة فقرة (التحفظ) ج) التحفظ في الفقرة الخاصة برأي المراجع (فيما عدا ...)	الامتناع عن ابداء الرأي
2) الخروج عن المعايير المحاسبية المتعارف عليها	تقرير خالي من التحفظ	تقرير متحفظ ويكون ذلك: أ) إضافة فقرة (التحفظ) ب) التحفظ في الفقرة الخاصة برأي المراجع (فيما عدا ...)	تقرير السالب (المعارض)
3) فقد المراجع استقلاله		الامتناع عن ابداء الرأي بغض النظر عن الأهمية النسبية	

أمثلة على التقارير

تقرير نظيف (بدون تحفظات)

تقرير مراجع الحسابات المستقل (موضوع التقرير 1)

إلى السادة المساهمين – شركة: (عنوان التقرير 2)

1- لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى.(45) (فقره المقدمه)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:(فقره المقدمه)

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات: (فقره المقدمه)

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التي قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم اجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.(فقره النطاق) تحت مسئوليه المراجع في ابداء الراي في فقره المقدمه)

الرأي: (فقره الراي)

في رأينا ان القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة a كما في2013/12/31م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما وتتفق مع متطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة .

المراقب (التوقيع)

تقرير غير نظيف (به تحفظات)

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى.(45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة :

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف .

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التي قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم اجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أساس الرأي المتحفظ :

قامت الادارة خلال السنة بجرد مخزون قطع الغيار واجراء تسويات لمطابقة رصيد الجرد مع رصيد السجلات وقد اشتملت التسويات المنفذة على عمليات اضافة وحذف وتعديل لقيم لعدد من قطع الغيار وذلك بناء على اجتهاد الادارة بالإضافة الى ما تقدم فقد اظهر تقرير الادارة وجود قطع غيار قديمة وغير قابلة للاستخدام بمبلغ (2) مليون دولار أمريكي لم يتم استبعادها من السجلات حتى2013/12/31م.

الرأي المتحفظ :في رأينا باستثناء تأثير ما ورد اعلاه ان القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة كما في2013/12/31م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما وتتفق مع متطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

المراقب

تقرير سلبي

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى. (45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة :

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف .

مسؤولية مراجع الحسابات :

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التي قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة **بما اننا لم نقم بتنفيذ عملية التدقيق فأننا لم نقم بإبداء رأي تدقيقي.**

أساس الرأي السلبي:

ان البيانات المالية للشركة في2013/12/31م لا تعكس البيانات المالية الموحدة للشركات التابعة وان الاستثمارات فيها قد احتسبت على أساس الكلفة وحسب المعايير الدولية للمحاسبة فانه يتطلب توحيد البيانات المالية للشركات التابعة .

الرأي السلبي :

في رأينا واستنادا على عملية المراجعة وبسبب كون الامر الذى تم شرحه في الفقرة السابقة ذا تأثير شامل على البيانات المالية فان البيانات المالية المرفقة لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة (او لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة.

المراقب

تقرير (الامتناع عن إبداء رأي)

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى.(45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التي قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية .

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة **وبما اننا لدينا شك جوهري وشامل غير متعلق باستمرارية المنشأة.**

أساس الامتناع عن ابداء الرأي :

ان البيانات المالية للشركة في2013/12/31م لا تعكس البيانات المالية حقيقة المركز المالي للشركة لعدم تمكننا من الحصول على مصادقات من العملاء ووجود قيود من الادارة حالت دون تمكننا من ذلك وان الاستثمارات فيها قد احتسبت على أساس الكلفة وحسب المعايير الدولية للمحاسبة فانه يتطلب توحيد البيانات المالية للشركات التابعة .

الامتناع عن إبداء رأي :

في رأينا واستنادا على عملية المراجعة وبسبب كون الأمر الذي تم شرحه في الفقرة السابقة ذا تأثير شامل وجوهري على البيانات المالية فإننا لم نصل إلى درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية لذا فإننا لا نبدي رأياً في القوائم المالية المذكورة أعلاه.

المراقب